

مرئيات الهيئة الاستشارية بشأن أهمية الشراكة الاقتصادية  
في دعم علاقات دول المجلس مع دول الجوار  
اعتمدت في الدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى 2006م  
مرئيات الهيئة الاستشارية بشأن أهمية الشراكة الاقتصادية  
في دعم علاقات دول المجلس مع دول الجوار

يمثل تعزيز العلاقات الاقتصادية لدول المجلس مع الدول والمجموعات الدولية هدفاً استراتيجياً، فعالم اليوم هو عالم المصالح المشتركة، ولهذا تسعى دول المجلس لتطوير وتعزيز هذه العلاقات سواءً بشكل ثنائي أو من خلال منظومة مجلس التعاون، لما في ذلك من فوائد الكبيرة على استقرارها وأمنها ونمو اقتصاداتها، مع الأخذ في الاعتبار أهمية الاعتبارات السياسية والدور الهام للعاملين الجغرافي والتاريخي في هذه العلاقات.

لقد أولت دول المجلس كمجموعة هذا الموضوع أهمية كبيرة وسعت منذ قيام مجلس التعاون في مايو 1981م إلى تطوير وتعزيز علاقاتها مع عدد من شركائها التجاريين، وقامت بوضع استراتيجية طويلة المدى لهذه العلاقات أقرها المجلس الأعلى في دورته الحادية والعشرين سنة 2000م، حددت الاستراتيجية الأسس التي تعزز التكامل الاقتصادي وتوسع وتزيد الكفاءة الاقتصادية لدوله، وتقوي القدرة التنافسية لصادراته وبالتالي قوته التفاوضية، كما حددت الأهداف التي يجب أن تتبناها دول المجلس في مفاوضاتها مع الشركاء التجاريين في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والصناعية والعلوم والتقنية والتدريب والطاقة والبيئة.

وقد قامت دول المجلس بإبرام اتفاقيات للتعاون الاقتصادي مع عدد من الدول والمجموعات الدولية، مبنية على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، من خلال العمل على تشجيع التعاون الاقتصادي في كافة مجالاته وتوسيع وتحرير العلاقات التجارية عن طريق إبرام اتفاقيات إقامة مناطق تجارة حرة معها، ويتم في إطار هذه الاتفاقيات العمل على تشجيع التدفقات الرأسمالية بين دول المجلس وهذه الدول، وإقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة وتبادل المعرفة والخبرات الفنية في مختلف المجالات.

لقد قامت دول المجلس كمجموعة بتوقيع مثل هذه الاتفاقيات مع كل من الاتحاد الأوروبي والصين والهند وباكستان وتركيا ومجموعة الميركسور (البرازيل، والأرجنتين، والأوروغواي، والبروجواي)، ودخلت في مفاوضات لإقامة مناطق للتجارة الحرة مع هذه الدول، ورغم أن المفاوضات بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي

لإقامة تجارة حرة بينهما، مضى على البدء فيها وقت طويل، إلا أنه بسبب عدد من العوائق والعقبات لم يتم الانتهاء منها حتى الآن.

أما فيما يتعلق بالعلاقات مع الدول العربية، فإن هذه الدول ترتبط مع دول المجلس في اتفاقيات على المستوى العربي، وتأتي في مطلع هذه الاتفاقيات، اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي بدأ تطبيقها في الأول من يناير عام 2005م. وهي تفي بالحد الأدنى من التعاون بين الدول العربية، وقد سعت دول المجلس إلى تطوير وتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع بعض الدول العربية، وتم توقيع اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس وجمهورية لبنان وكذلك التوقيع بالأحرف الأولى لمثل هذه الاتفاقية مع الجمهورية العربية السورية، وكانت هناك لقاءات بين دول المجلس وجمهورية مصر العربية للتوصل إلى اتفاق يعزز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين. إلا أنه يبدو أن النظرة المختلفة لشكل الاتفاق الذي يسعى إليه الجانبان حال دون ذلك.

أما فيما يتعلق بالتعاون بين دول المجلس والجمهورية اليمنية، والتي تعتبر عمقاً استراتيجياً لدول المجلس، فقد أولته دول المجلس اهتماماً خاصاً وأخذ المجلس الأعلى لمجلس التعاون قرارات لتعزيز هذا التعاون، تمثل في الموافقة على انضمام اليمن لعدد من المؤسسات التابعة لمجلس التعاون (مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون، مكتب التربية العربي لدول الخليج العربية، مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول المجلس، ودورة كأس الخليج العربي لكرة القدم) كما تم تشكيل مجموعة عمل من الجانبين، للنظر في مواءمة برامج الإصلاح الاقتصادي والإداري في اليمن مع الأنظمة والقوانين في مجلس التعاون.

وحيث أنه لم يتم حتى الآن إبرام أي اتفاقيات نهائية (اتفاقية تجارة حرة)، عدا لبنان والتي لم تدخل حيز التنفيذ حتى الآن لعدم استكمال المصادقة عليها من قبل بعض الدول الأعضاء، فإنه لا يمكن إجراء تقييم موضوعي لهذا النوع من اتفاقيات التجارة الحرة.

#### المرئيات:

يصعب تحديد تعريف لدول الجوار في ظل المتغيرات الدولية والتكنولوجية وبالذات في مجال الاتصالات. ولتحديد أولويات تلك العلاقات لمجلس التعاون لابد من وضع مبادئ وأسس لتحديد الدول التي يراد إقامة شراكات اقتصادية معها، ومن هذه المبادئ الحاجة لإحداث تنمية اقتصادية لتحقيق استقرار سياسي وأمني، ومصالح متبادلة بما

في ذلك المصالح الاستراتيجية والأمنية، وتوفر البعد الاقتصادي للشراكة المتمثل بتجارة السلع والخدمات، والعمالة، والاستثمار والتمويل. والتمتع بكثافة سكانية أو موارد طبيعية أو تقدم علمي ومصالح استراتيجية (سياسية، أمنية، ثقافية... )، وروابط تاريخية وثقافية ودينية واجتماعية. كما أنه من المعروف أن أي اتفاق شراكة اقتصادية مع أي طرف لا بد أن يُبنى على مرتكزات رئيسة هي التبادل التجاري (سلع وخدمات) والاستثمار والعمالة والتعاون الفني.

ولإقامة شراكات حقيقية ترى الهيئة:

1. التأكيد على تنفيذ ما ورد في " الاستراتيجية طويلة المدى لعلاقات ومفاوضات دول المجلس مع الدول والتكتلات الإقليمية والمنظمات الدولية " التي أقرها المجلس الأعلى في دورته الحادية والعشرين ( ديسمبر 2000م )، والتي تضمنت الأسس والأهداف والسياسات اللازمة للتعامل بفاعلية مع دول الجوار والتكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، ومراجعة الاستراتيجية وتطويرها وفقاً للمتغيرات الإقليمية والدولية.

2. التأكيد على مرئيات الهيئة الاستشارية بشأن التعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية المعتمدة من قبل المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين 2002 م.

3. أن يكون تطوير علاقات الشراكة بين دول مجلس التعاون مع أي من الدول والمجموعات الدولية قائماً على المصالح الاقتصادية المشتركة، مع الأخذ في الاعتبار المتطلبات السياسية والأمنية في بناء هذه العلاقات.

4. الاستقرار السياسي والأمني في الدول والمجموعات ذات الأهمية الاقتصادية لدول المجلس مطلب ضروري، ويجب النظر في كيفية تحقيقه من خلال الشراكة الاقتصادية المتكاملة مع هذه الدول والعمل على مساعدتها في تنمية اقتصاداتها من خلال هذه الشراكة. وأن تكون البداية في هذا الشأن مع دول الجوار كاليمن. وذلك من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية وتشغيلها من قبل أبناء هذه الدول بهدف تنمية وتطوير اقتصاداتها، وجعل مستويات التنمية فيها قريبة من مستويات التنمية في دول المجلس حتى تنعم بالاستقرار والأمان.

5. أن تكون مشاركة دول مجلس التعاون لدول الجوار على شكل مشروعات استثمارية مبنية على أسس تجارية واقتصادية، وان يكون لها تمويل مشترك من دول المجلس والمؤسسات المالية الدولية، وأن تحرص دول المجلس على الحصول على ضمانات كاملة لتلك الاستثمارات. وذلك بوضع ترتيبات مناسبة لحماية الاستثمارات المتبادلة مع الشركاء، ومن ذلك النظر في إبرام اتفاقيات حماية الاستثمارات لتشجيع القطاع الخاص الخليجي على الاستثمار في هذه الدول.

6. أن تركز أية شراكة اقتصادية على ما يؤدي إلى تنشيط حركة انتقال السلع والخدمات، وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار، والاستفادة من العمالة المدربة والمتخصصة، ونقل التقنية المتطورة.
7. إنشاء شركات خليجية كبرى في دول مجلس التعاون لتكون الذراع الاستثماري لدول المجلس في دول الجوار، وان تقوم هذه الشركات على أسس اقتصادية بحتة وأن تكون طرفاً في التفاوض مع الدول والمجموعات.
8. إزالة العوائق التي تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، وحل كافة معوقات تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية. وذلك لخلق قوة تفاوضية كبيرة تحقق لها أكبر قدر ممكن من المصالح.
9. تطوير وتنسيق الأنظمة والقوانين في دول مجلس التعاون المتعلقة بالاستثمار والتجارة مع الدول والمجموعات الأخرى، وتسهيل المتطلبات المتعلقة بالتفاوض مع هذه الدول لتكون أكثر تشجيعاً للاستثمار.
10. التركيز على المشاريع الاستثمارية التي يقل فيها استخدام الأيدي العاملة الأجنبية، وان تكون مصدراً لنقل التقنية الحديثة لدول المجلس. كما يمكن للمستثمرين من دول المجلس النظر في إقامة المشاريع التي يحتاج تشغيلها إلى أيدي عاملة مكثفة ولها مردود اقتصادي جيد في الدول ذات الكثافة السكانية، وذلك في إطار التعاون مع هذه الدول، دون الحاجة إلى إقامة هذه المشاريع في دول المجلس وجلب العمالة الأجنبية اللازمة لها.
11. التأكيد على أهمية إقامة علاقات وثيقة بين الهيئات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني والمجالس التمثيلية في دول مجلس التعاون مع نظيراتها في دول الجوار، بحيث لا تقتصر علاقات دول المجلس مع الدول المجاورة على الجانب الرسمي والحكومي في هذه الدول، وبما ينسجم مع الإسهام في الوصول إلى اتفاقيات تجارية واقتصادية معها.
12. أن تتخذ الدول الأعضاء الإجراءات المناسبة لتسريع المصادقة على ما يتم توقيعه من اتفاقيات.
13. حيث أن هذه المرئيات عامة يمكن أن تستهدف بها دول مجلس التعاون في علاقاتها مع دول الجوار، ترى الهيئة إمكانية وضع وتقديم صيغة محددة للعلاقات مع كل دولة من دول الجوار تأخذ في الاعتبار طبيعة العلاقات مع هذه الدولة.